# المقدمة

# المقـــدمـــــة

## تمهيـــــد :

تعتبر محاصيل الحبوب من أهم مصادر الدخل الزراعي حيث بلغ متوسط قيمة إنتاج محاصيل الحبوب في جمهورية مصر العربية حوالي ٣٣,١ مليار جنيه، تمثل نحو٢٠,٧% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي والمقدر بحوالي ١٥٩,٧ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨). وتضم محاصيل الحبوب العديد من المحاصيل المختلفة ذات الأهمية الاقتصادية والغذائية، وفي مقدمتها محصول القمح حيث بلغ متوسط قيمة إنتاج القمح بالجمهورية حوالي١٢,٧مليار جنيه، تمثل نحو ٣٨,٤% من إجمالي قيمة الحبوب، ونحو ١٣,٧% من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي المقدر بحوالي ٩٢,٦ مليار جنيه، خلال نفس الفترة[١].

ويعتبر محصول القمح أحد أهم المحاصيل الإستراتيجية في الزراعة والمجتمع المصري حيث يزرع تقريبا في جميع محافظات مصر، وفي جميع الأراضي القديمة والجديدة يزرع منه حوالي ٢,٥٦ مليون فدان تمثل نحو ١٧,٧٩% من متوسط المساحة المحصولية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧) [٢]. وتمثل واردات القمح القيمة الأكبر في قيمة الواردات الغذائية الكلية، كما يمثل القمح للمجتمع المصري أهمية خاصة حيث يعتبر الخبز الناتج عنه العمود الفقري للغذاء للسكان على اختلاف مستوياتهم المعيشية، وهو المصدر الرئيسي للطاقة التي يحصلون عليها، حيث يحتوي على سعرات حرارية عالية وفيتامينات وبصفة خاصة فيتامين (ب) المركب وبعض الأملاح المعدنية، فضلا عن أنه يمد الجسم يوميا بحوالي ٧٠% من الاحتياجات اليومية للفرد من المواد النشوية وجزء كبير من

---

[١] جمعت وحسبت من الجدول رقم(١) بالملحق.

[٢] جمعت وحسبت من الجدول رقم (٢) بالمحلق

احتياجاته البروتينية[1]. كما يتميز بأنه السلعة الغذائية الوحيدة المدعمة المتاحة لجميع المستهلكين دون قيد حيث تستفيد منه كافة فئات المجتمع، والتي تتسم بثبات سعرها لفترة طويلة من الزمن حيث لم يتغير سعر الرغيف البلدي منذ عام(١٩٨٨/١٩٨٩). وهو بهذا يمثل أهم أركان الأمن الغذائي المصري، كما أن دعم الخبز يكلف الميزانية العامة في الدولة أكثر من ١٥ مليار جنيه خلال (٢٠٠٧/٢٠٠٨) تمثل نحو ٩٢% من إجمالي دعم السلع التموينية ممثلا أحد الأعباء التي تتحملها الدولة لحماية محدودي الدخل في المجتمع[2].

ولتوفير رغيف الخبز البلدي المدعم جيد المواصفات فإنه من الأهمية بمكان توفير قمح ذات المواصفات الجيدة، هذا بالإضافة إلى أهمية رفع نسبة الاكتفاء الذاتي. وقد اتجهت السياسة الزراعية الحالية إلى التوسع في زراعة محصول القمح مع الاستمرار في دعم الجهود الرامية إلى زيادة إنتاجية الوحدة المساحية منه، وذلك بهدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي[3] وخفض مستويات الاستيراد إلى حدها الأدنى، عن طريق زيادة الإنتاج أفقيا ورأسيا.

ولما كان التوسع في زراعة القمح لابد وأن يأتي على حساب الخفض في مساحات بعض الحاصلات الشتوية الرئيسية مثل الشعير والفول البلدي والبرسيم وغيرها من الحاصلات الشتوية، بالإضافة إلى محصول القطن الذي ينافس القمح على الأرض في فترة زمنية تمنع زراعة إحداهما مع الآخر على نفس قطعة الأرض، فإنه من الضروري دراسة الجوانب الاقتصادية المختلفة لمحصول القمح من إنتاج وتكاليف وأسعار وعوائد جنبا إلى جنب مع الجوانب الفيزيقية من مساحة

---

(١) طارق نوير ( دكتور)" تحليل الوضع الراهن لنظام دعم رغيف الخبز البلدي في مصر " مجلة المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، قضايا معاصرة في الزراعة المصرية ، سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، موقع الانترنت مصر.

(٣) تقدر الدراسة نسبة الاكتفاء الذاتي بحوالي ٥٩ % خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٧.

وإنتاج، وجوانب تكنولوجية ترتبط بإنتاجية الفدان من القمح، حتى تتضح الصورة أمام متخذ القرار ليتمكن من وضع الأساليب التي تساعده على تنفيذ قرار التوسع في مساحة القمح وما يترتب على هذه الزيادة من آثار إيجابية على المزارع، وتكون استجابته أيضا إيجابية لتوجهات السياسة الزراعية الحالية، كما تزداد أهمية الدراسة في الربط بين جانبين، اقتصاديات إنتاج محصول القمح ، واقتصاديات تصنيع القمح لإنتاج رغيف الخبز البلدي المدعم، هذا بالإضافة إلى أن نتائج الدراسة يمكن أن يسترشد بها متخذ القرار الاقتصادي والغذائي عند وضع السياسات والبرامج المستقبلية.

**مشكلة الدراسة:**

إذا كان محصول القمح يزرع في مصر خصيصا لإنتاج الدقيق والذي يعد أحد المنتجات الاستهلاكية الهامة والضرورية والذي توليه الدولة اهتماماً خاصا لأنه يمثل أهم السلع والخدمات المدعمة، وبالرغم من التطور الحادث في زيادة مساحة القمح وزيادة الإنتاجية الفدانية ومن ثم الإنتاج الكلي منه، إلا أنه في ظل سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة وحرية القرار المزرعي ونظراً للزيادة المستمرة في أعداد السكان وتغير النمط الاستهلاكي لدى معظم المستهلكين فإن الكميات المنتجة من القمح لا زالت تعجز عن ملاحقة الزيادة المستمرة في استهلاكه ، حيث بلغ متوسط كمية الناتج المحلي منه حوالي ٧,٦ مليون طن بينما بلغ متوسط الكميات المستهلكة منه حوالي ١٢,٨ مليون طن بمعنى أن هناك عجزاً بمتوسط حوالي ٥,٣ مليون طن يعادل حوالي ٤١% من الكميات المستهلكة وذلك خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)[١] ، الأمر الذي يضطر البلاد إلى استيراد كميات كبيرة من القمح بهدف سد الفجوة بين إنتاجه واستهلاكه.

---

(١) جمعت وحسبت من الجدول رقم(٤) بالملحق.

تتضمن مشكلة الدراسة أيضا ارتفاع تكاليف إنتاج القمح والخبز في مصر حتى أن الدولة تلجأ إلي دعم سعر الخبز بدرجة تصل إلي ٧٥% تقريبا من تكاليف إنتاجه الفعلية، فضلا علي انخفاض صافي العائد الفدانى نسبيا مما يؤثر في قرارات المزارعين بشأن التوسع في مساحاته بالإضافة إلي ذلك سوء تصنيع القمح يعتبر احد الأسباب الرئيسية في زيادة الفجوة الغذائية منه وارتفاع تكلفة إنتاج الخبز الفلاحي الأمر الذي أدي إلي عزوف المزارعين عن صناعته والاتجاه لشراء الخبز من المخابز للاستفادة من الدعم.

**أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء – بصفة عامة – على بعض الجوانب الاقتصادية لإنتاج وتصنيع القمح في محاولة للتعرف علي ارتفاع تكاليف القمح والخبز وتقدير التكاليف الفعلية لإنتاج أنواع الخبز المختلفة ، ومحاولة التعرف على ما يعترض إنتاج هذا المحصول من عقبات اقتصادية ، ومحاولة التغلب عليها ، بهدف زيادة الإنتاج الكلي ، والعمل على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي للحد من الفجوة القمحية ، باعتباره المادة الخام الرئيسية القائم عليها صناعة الخبز البلدي المدعم ، واهتمت الدراسة بتحليل اتجاهات تطور كل من المحددات الإنتاجية الفيزيقية والاقتصادية لإنتاج القمح. وتقدير دالات الإنتاج لمعرفة اثر العناصر الإنتاجية على الإنتاج ومعرفة وجود إسراف من عدمه في استخدام العناصر الإنتاجية وتحليل بنود التكاليف وتقدير دالات التكاليف والأهمية النسبية لبنود التكاليف الإنتاجية وكذلك تقدير تكلفة الوحدة المنتجة ومحاولة التعرف على الحجم الإنتاجي الذي يحقق النهاية الصغرى لمتوسط التكاليف ، والحجم الإنتاجي الذي يحقق النهاية العظمى للربح علي مستوى العينة . كما تم تقدير بعض مقاييس الكفاءة الاقتصادية مثل صافي العائد الفداني ونسبة العائد إلى التكاليف . هذا بجانب دراسة تقدير دالات التكاليف لأنماط المخابز المختلفة (بلدي– طباقي) ، (سولار– غاز طبيعي) ، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المخابز أثناء عمليات

التصنيع، وكذلك أثر خلط دقيق القمح استخراج ٨٢% بدقيق الذرة الشامية استخراج ٩٨% في صناعة الخبز البلدي المدعم من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية. وأخيرا محاولة الوصول لبعض المقترحات لحل المشاكل التي تواجه هذه الصناعة .

**الطريقة البحثية:**

اعتمدت الدراسة علي كلا المنهجين الاستنباطي والاستقرائي بإعتبارهما مكملين لبعضهما ولا يمكن اعتبار أحدهما بديلاً للآخر. واستند الأسلوب البحثي على استخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي للبيانات الإحصائية والتعبير عن العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات بالأساليب الرياضية. كما تم الاستعانة بالعديد من الأدوات التحليلية والطرق الإحصائية في التقدير والقياس، فقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد إلى جانب الصورة اللوغاريتمية المعروفة في التطبيقات الإحصائية بالدالة الآسية أو دالة كوب- دوجلاس في تقدير الدالات الإنتاجية، واختبار (ت – ف) لتقدير معنوية معاملات الانحدار للنواتج المستخدمة في القياس، واستخدمت الصيغة الخطية والتربيعية والتكعيبية في تقدير دالات التكاليف الإنتاجية، كما استخدم أسلوب الانحدار المرحلي أو المتدرج (Step-wise) في تحديد أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع.

**مصادر البيانات :**

اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسين من البيانات أولهما مصدر البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من المصادر المختلفة مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع الشئون الاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة، ومديريتي التموين والزراعة بمحافظة القليوبية، والإدارات المركزية الزراعية بمراكز بنها وطوخ وشبين القناطر، وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية بقرى المراكز الإدارية بمحافظة القليوبية. وثانيهما بيانات ميدانية لقطاع مستعرض من مفردات عينة طبقية عشوائية متعددة المراحل قوامها ١٩٥ مزرعة تم سحبها

من مزارع القمح بمحافظة القليوبية للموسم الزراعي (٢٠٠٧/٢٠٠٨) والتي تمت عن طريق المقابلة الشخصية للمزارعين بموجب استمارة استبيان صممت خصيصاً لهذا الغرض(*). بالإضافة إلي عينة المخابز بلغ قوامها ١٣٥ مخبزا موزعة علي القرى والمدن والمراكز المختارة بعينة المزارعين. بالإضافة إلى نحو ٢٧٥عامل من عمال المخابز المختارة، والتي تمت بمعرفة الباحث عن طريق المقابلة الشخصية بموجب استمارة استبيان صممت خصيصاً لهذا الغرض(*).

**تنظيم محتوى الدراسة :**

تضم الدراسة خمسة أبواب رئيسيه بالإضافة إلى المقدمة والموجز والخاتمة والتوصيات والمراجع، يتناول الباب الأول أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة باعتبارها نقطة البداية في كل دراسة. أما الباب الثاني فيضم فصلين يتناول الأول تحليل اتجاهات تطور المحددات الإنتاجية الفيزيقية وهي المساحة والإنتاجية والإنتاج الكلي لمحصول القمح وبيان أثر ذلك علي الإنتاج الكلي ، وكذلك تحليل اتجاهات تطور المحددات الاقتصادية وهي الأسعار المزرعية، والتكاليف الفدانية، وصافي العائد الفداني، وتناول الفصل الثاني المحددات الإنتاجية الفيزيقية لصناعة القمح. ويتناول الباب الثالث طريقة أخذ العينة، وكيفية اختيار مراكز وقرى العينة وتوزيع حجم العينة المختارة بمراكز بنها وطوخ وشبين القناطر ، وعلى قرى العينة وفقاً للفئات الحيازية المختلفة والمخابز المختلفة بمحافظة القليوبية. كما يتناول الباب الرابع تقدير الدالات الإنتاجية وتقدير المرونات الإنتاجية، لمعرفة مدى استخدام العناصر الإنتاجية للوصول للكفاءة والحد من الإسراف منها للعمل علي زيادة الإنتاج وأي هذه العناصر لم يستغل بطريقة اقتصادية وكذا معرفة أثر العناصر الإنتاجية على الإنتاج. كما تناول تحليل

---

(*) مرفق صورة من استمارة البحث الميداني بالملحق.

(*) مرفق صورة من استمارة البحث الميداني بالملحق.

دالات التكاليف الإنتاجية وتقدير المستوى الإنتاجي الذي يحقق النهاية العظمى للربح، كما تم تقدير الأهمية النسبية لبنود التكاليف. مع الإشارة إلى بعض مقاييس الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية. أما الباب الخامس والأخير والخاص بصناعة رغيف الخبز البلدي فقد تناول تقدير التكاليف الفعلية لإنتاج أنواع الخبز المختلفة كما تناول أثر خلط دقيق القمح بدقيق الذرة عند تصنيع الخبز البلدي المدعم من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية. وتقدير تكلفة الخبز الفلاحي للعمل علي تشجيع صناعته بالريف ومحاولة الوصول لبعض المقترحات لحل المشاكل التي تواجه هذه الصناعة.